

اسواق الاوراق المالية وانواعها وفق النظريات الاقتصادية المفسرة لعمل المصارف التجارية العراقية

م.م. ضرغام حسين نعمة

المديرية العامة لتربية ذي قار / قسم تربية الرفاعي

الملخص:

تهدف دراسة هذا الموضوع الى جوانب معرفية تتعلق بمفهوم سوق الاوراق المالية والنقدية وانواعها وفق النظريات المفسرة لعمل المصارف التجارية العراقية وما تؤديه هذه الاسواق والمصارف التجارية من وظائف تعود على اصحابها بالأرباح وتجنب الخسائر للأموال وعدم هدرها وضياعها كونها عرضة للقرصنة والسرقه ومن وجهة نظر الباحث متفقاً مع اراء الاقتصاديين انه لا سبيل لحفظ الاموال سوى المصارف والحسابات المصرفية والتعامل مع البنوك ومنحهم الثقة في ايراد ما لديهم من اموال وخاصة لدى اصحاب رؤوس الاموال المنخفضة والتي نجدها عادة بالبلدان النامية كونها لا تجيد استثمار رؤوس اموالها ، وقد تعرضنا من خلال البحث في مفاصل هذه الدراسة الى انواع السوق النقدية وطبيعة كل منها واهدافها والعمل على تسيير وجهات النظر طبقاً للواقع الاقتصادي والمالي عليه ان يضع شيء يخدم الجوانب الاقتصادية بمختلف عملياتها داخل اسواق المال العراقيه وهذا ابرز اهداف الدراسة وقد تذيلت في خاتمتها ابرز النتائج المستوحاة من محاورها الستة.

الكلمات المفتاحية: (الاسواق، الاوراق، النقد، الاموال، النظريات المفسرة، المصارف التجارية).

Stock markets and their types according to the economic theories that explain the work of Iraqi commercial banks

Dargham Hussein Neama

General Directorate of Dhi Qar Education/AI-Rifai Education

Department

Abstract:

This study aims to know the nature of the financial and monetary market and its types according to the theories that explain the work of Iraqi commercial banks, and the functions that these markets and commercial banks perform that bring profits to their owners, avoid losses of money, and prevent it from being wasted and lost, as it is vulnerable to piracy and theft. From the researcher's point of view, agreeing with the opinions of economists, there is no There is a way to save money other than banks and bank accounts, and dealing with banks and giving them confidence in earning their money, especially among those with weak capital represented by developing countries that are not good at investing their capital. Through research in the details of this study, we have examined the types of money market and the nature of each of them. Its objectives are to work to direct viewpoints in accordance with the economic and financial reality in order to develop something that serves the economic process in the Iraqi financial markets. This is the most prominent objective of the study, and the most prominent results drawn from six axes are appended at its conclusion.

Keywords: (markets, papers, cash, money, explanatory theories, commercial banks).

المقدمة:

لقد خلق الإنسان المال باعتباره المقياس الأول للقيمة ومخزناً للثروة. مما ساهم بعملية تيسير المعاملات التجارية وزيادة حجم التبادلات التجارية بين التجار سواء (داخل البلد الواحد، القبيلة الواحدة) وبين الدول المختلفة. واستمر في أداء دوره كأداة للتبادل حتى أصبح غير قادر تماماً على القيام بذلك بمفرده. في المعاملات التجارية غالباً ما يكون هناك شرط إضافي. ويحتفظ كل تاجر بأمواله في خزائنه حتى يسدد ديونه عند استحقاقها. وهذا يؤدي إلى فصل الأموال عن الاستثمارات؛ بالإضافة إلى ذلك، كان ازدهار التجارة وتوسعها يعني أن التجار شعروا بشكل متزايد بالحاجة إلى ضمان سلامة الطرق التي مرت بها تجارتهم دون أعمال القرصنة واللصوصية. وفي ضوء ذلك رأى التجار ضرورة إيجاد وسيلة توفر لهم الأمان في مواجهة أخطار السرقة والضياع، وتزيل الخلط بين الدائنين والمدينين، وخاصة التجار، لتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم. دون تحويل الأموال من الاستثمار. بالإضافة إلى تحقيق عملية تبادل طويلة الأمد بينهما، دون أي خوف.

مشكلة البحث :

للاسواق المالية دوراً كبيراً هاماً تلعبه خاصة في مدى التحفيز للنشاط الاقتصادي من خلال تداول رؤوس الأموال وتنشيط الأعمال. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتعلق بوجود السوق المالي العراقي، وهو سوق خامل ومتخلف ولا يحاكي مدى التقدم في العصر الحديث على المستوى العالمي وحتى المحلي والإقليمي. الأسواق المالية العربية لذلك سيكون لذلك تأثير سلبي على قطاع الأعمال وتمويله وحركة رؤوس الأموال وتدفعاته.

اهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدم وجود دراسات كثيرة تشير إلى درجة تطور الأسواق المالية ومستوى نشاطها، من ناحية، وتأثيرها في زيادة مستوى النمو الاقتصادي في العراق، من ناحية أخرى. آخر. الجانبين. وتأتي دراستنا لهذا الموضوع والتركيز على مدى أهمية سوق الأوراق المالية العراقي ولفت الانتباه إليه ومحاولة سد ثغراته.

أولاً- "ماهية سوق الأوراق المالية":

١- السوق Market :

هو مكان أو وسيلة اتصال أو إجراءات وسيطة تجمع البائع والمشتري لإحداث تبادل تجاري محدد يتضمن مراسلة المصالح بينهما، ولكل سوق عادات وتقاليد تحكم عمله. الأسواق الأكثر تطوراً وأهمية لها أنظمتها الخاصة وقواعدها المحددة وآليات التشغيل التي تنظم أنشطتها وتحفظ بالحقوق الخاصة والعامّة المرتبطة بأنشطتها. وإذا كانت الأصول التاريخية للأسواق المالية تعود إلى أزمنة أقدم من المعاملات الائتمانية، فإن هذه الأسواق تطورت مع تطور الأعمال المصرفية. ومع ظهور البنوك التجارية في القرن الثامن عشر، بدأت تظهر أولى ملامح الأسواق المالية بشكلها الحالي.

في حالة سوق الأوراق المالية، على الرغم من أن وسطاء الأوراق المالية كانوا يتواجدون دائماً في مركز تجاري ولديهم أماكن معينة للاجتماعات، وتتركز أحياناً في المقاهي، فإن أول بورصة منظمة في العالم كانت تلك التي افتتحت في لندن عام ١٨٠٢. وفي الوقت نفسه، تم افتتاح البورصة الجديدة. تم تنظيم بورصة يورك رسمياً في عام ١٨١٧، وبعدها انتشرت بورصتي باريس وميلانو ونظائرها

في معظم المراكز التجارية في الغرب. ثم انتشرت إلى أنحاء مختلفة من العالم، واشتهرت بورصات طوكيو وهونج كونج وسنغافورة. أما الدول العربية، فتوجد اليوم أسواق للأوراق المالية في معظم عواصمها، ولكن أهمها أسواق بيروت والكويت والقاهرة، كما يمكن جعلها أكثر تطوراً على يد الاتحاد للبورصات العربية فضلاً عن دور صندوق النقد العربي وما يلعبه الأخير من دور بارز في تعزيز هذه التطورات وختاماً لا بد من الإشارة للثورة التكنولوجية على المستوى الإلكتروني والتواصلات الدولية الفورية أدت بطرق عديدة إلى توحيد العديد من الأسواق، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأنها أصبحت نوعاً من السوق العالمية الواحدة.^(١)

٢- أنواع الأسواق المالية **Types of financial markets** :

ويتم ذلك عادة وفق أسلوب مبرمج وخيار مختار للتأكد من سلامة "محفظة الأوراق التجارية" للأطراف الحائزة عليها. وبالمثل، فإن سوق الصرف الأجنبي هو أيضاً فرع ثانوي لسوق المال.

ومن (الأسواق المالية) المتخصصة سوق المال، وهو سوق متخصص في تداول الصناديق الائتمانية قصيرة الأجل وآلية تدفقاتها. ويهتم بشكل خاص بحركة رأس المال العامل، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة، والقروض الاستهلاكية، والكمبيالات، والأوراق التجارية، والتحويلات المقبولة من البنوك، وأذون الخزائنة، والسندات الحكومية قصيرة الأجل وما شابه ذلك.

سوق الخصم هو أحد الفروع الثانوية لسوق النقد الذي يتم فيه خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية، وكذلك السندات الخاصة والحكومية. ولأن هذه الأصول شبه نقدية، أي أنها تمثل الشكل الأكثر سيولة لرأس المال بعد النقود والودائع تحت

الطلب، فإن البنوك التجارية والأفراد يتم شراؤها بشكل انتقائي كاحتياطات ثانوية^(٢).

الأسواق المالية ليست سوقا واحدة متجانسة، بل هي أسواق متميزة، كل منها متخصص في نوع معين من التبادل المالي ولكل منها مؤسساتها الخاصة، على الرغم من أنها تتداخل في بعض الأحيان. تعد البنوك التجارية وشركات التأمين وبيوت التمويل وشركات الاستثمار والتوظيف وتجار السندات التجارية ومؤسسات البورصة ومنظمات الوساطة من أهم مؤسسات السوق المالية.^(٣)

السوق المالية الرئيسية الأخرى هي "سوق رأس المال"، حيث يتم إصدار وتداول القروض وخطوط الائتمان المتوسطة والطويلة الأجل، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الاقتصادي وقضايا التنمية الاقتصادية. هناك سوق رأس المال المحلي وسوق رأس المال الأجنبي. وبالإضافة إلى الأسواق المذكورة أعلاه، هناك ما يسمى بسوق (الأسهم). إذا كانت معظم معاملات (سوق النقد) و(سوق رأس المال) تتم في طوابق البنوك ومع المؤسسات المالية أو بينها فسوق الأوراق المالية ما هو إلا مساحة جغرافية ضيقة يجتمع فيها السماسرة والصرافون والوسطاء وممثلو بيوت المال لإتمام عملية تبادل الأوراق المالية المختلفة. . للتغلب على عامل الوقت وإيجاد طريقة تسمح لمالك الأوراق المالية أو الأسهم بالاستفادة منها قبل استحقاقها أو حتى تاريخ تصفية المشروع، يبدو أن (سوق الأوراق المالية) يسمح بالتداول المستمر لهذه الأوراق وفقا لذلك. لشروط محددة. تحدد الأسعار اعتبارات العرض والطلب اليومي، بطريقة منفتحة وبما يضمن حقوق التجار، ويقضي على التجارة غير المشروعة، ويسهل على المتخصصين متابعة النتائج.^(٤)

على الرغم من أن الأدوار التي تلعبها الأسواق المالية المختلفة مستمرة في طبيعتها وجوهرها، فإن المؤسسات والأدوات الخاصة بكل سوق قد تتغير بمرور الوقت اعتماداً على التطورات. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، بما في ذلك ما حدث عندما زادت البنوك المركزية الأوروبية تعاونها بعد إنشاء السوق الموحدة، وعندما ظهرت سوق اليورو دولار أو الدولار الأوروبي في فترة انتهاء الحرب العالمي الثانيه، وعندما تم تطوير "شهادات الإيداع" في أوروبا. أوائل الستينيات وأخيراً عندما تم إدخال التقنيات الإلكترونية والمعلوماتية. في سوق العمل وما إلى ذلك. (٥)

٣- نبذة عن سوق العراق:

ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٣ كان هناك سوق يعرف بسوق بغداد للأوراق المالية، وقد تم تأسيسه بموجب القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١. وكان هذا السوق سوقاً حكومياً يتسع لـ (١١٣) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة. الشركات في ذلك الوقت. وفي العام الماضي تمكن من تحقيق أرباح تجارية سنوية تزيد قليلاً عن سبعة عشر ونصف مليون دولار. تم إغلاق هذا السوق بقرار من مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٣.

٤- تأسيس سوق العراق للأوراق المالية بالإنجليزية (ISX) :

في ١٨ إبريل ٢٠٠٤ صدر القانون المؤقت رقم ٧٤ بإنشاء مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال:

- البورصة العراقية.

- هيئة الأوراق المالية العراقية.

تأسس السوق في يونيو ٢٠٠٤ ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية. وهي هيئة مستقلة تم إنشاؤها على غرار هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية. قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣، كان السوق الحالي يسمى سوق بغداد للأوراق المالية وكانت تديره وزارة المالية العراقية. وهي الآن هيئة ذاتية التنظيم تشبه بورصة نيويورك. اعتباراً من عام ٢٠٠٥، أصبحت البورصة الوحيدة في البلد هي السوق العراقية الخاصة بالأوراق المالية. عندما تم افتتاحه في عام ٢٠٠٤، كان هناك ١٥ شركة فقط في السوق، ولكن يوجد الآن أكثر من ١٠٠ شركة. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ حجم تداول الأسهم في الجلسة الواحدة حوالي خمسة ملايين دولار. وتشمل الأسهم الرئيسية مصرف بغداد وشركة السجاد والأثاث العراقية وشركة بغداد للمشروبات الغازية. (٦)

٥- مفهوم سوق العراق للأوراق المالية:

سوق اقتصادي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولا يرتبط بأي منظمة. ويديرها مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية لقطاع الاستثمار، ويسمى مجلس المحافظين. السوق هو المكان الذي يجتمع فيه المستثمرون، حيث يتم شراء وبيع الأوراق المالية، وهو إحدى القنوات التي تتدفق من خلالها الأموال بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة، مما يساعد على تعبئة المدخرات وتميئتها وتعبئتها وإعادتها للاستثمار. يستخدم اتجاهات استثمارية مختلفة. (٧)

٦- أهداف سوق العراق للأوراق المالية:

تسعى سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها: (٨)

- أ- المساهمة في زيادة رأس مال الشركات المدرجة أو الشركات التي ترغب في إدراج نفسها في السوق، والمشاركة، إذا لزم الأمر، في برامج التثقيف الاستثماري لتعريف المستثمرين المختصين بالفرص الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.
- ب- يقتضي القانون في ما نص عليه الى امور احصائية فحواها الجمع والتفسير والتحليل والبت عن طريق نشر ما تم جمعه من بيانات احصائية ومعلومات شخصية تلزم التحقيق للاهداف المرسومة وفق ذلك النص.
- ج. السعي في تكوين علاقات مع السوق المالي لهذه الاوراق داخل منصات السوق العربي والعالمي فضلا عن المحافظة على العائدات النفعية على تطوير أسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق المرخصة.
- د. القيام بالخدمات والأنشطة الأخرى اللازمة لتحقيق أهدافها.
- هـ. تنظيم أعضائها والحفاظ على معايير الشركات المعترف بها بطريقة تلبى أهداف المستثمرين وتعزز ثقة المستثمرين في السوق.
- و. تعزيز مصالح المستثمرين في أسواق تتسم بالكفاءة والموثوقية والنافسية والشفافية والعدالة.
- ك. تنظيم وتسهيل معاملات السندات العادلة والفعالة والمنظمة، بما في ذلك مقاصة وتسوية تلك المعاملات.
- ل. الاخذ بطبيعة العمل في اعداد المعاملات للذين يشتركون في تقديم الخدمات الخاصة بالسندات الاشتراكية ذات الاجراء في تعيين الواجبات والملتزمة لكل طرف معني بها وكيفية اعداد وسائل لحماية الحقوق والمصالح التي شرعت لهم هذا القانون.

م. إنشاء ودعم الاتصالات مع أسواق الأوراق المالية في الأسواق العربية والعالمية والمفيدة في تنمية أسواق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق المجازة.

ن . القيام بخدمات وفعاليات أخرى ضرورية لدعم أهدافها .

ثانياً: "وظائف السوق المالية":

ان ما يذهب اليه سوق النقد من خلال إمكانياته الوظيفية الاقتصادية ذات الاهمية المتمثلة في سحب وتغيير وجهة العائد المالي من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز. ويتضح من هذا أن هناك طريقتين للتمويل:

الطريقة الأولى هي التمويل المباشر، حيث تلقي وحدات العجز ووحدات الفائض في اماكن وجدها داخل السوق المالي، كما يلتقي مستخدمي السلعة مع من يبيعها في سوق السلعة، حيث توفر وحدات العجز المالي حقوقا مالية لنفسها. تسمى الأصول المالية، وتقدمها إلى الوحدات الفائضة، التي تشتري هذه الأموال مقابل تحويلها. وتحول مواردها المالية إلى الوحدات النادرة، وتسمى الأصول المالية التي تشتريها الوحدات الفائضة بالأصول المباشرة لأن تلك الصادرة عنها شحيحة. الوحدات نفسها، وأهم الأصول المالية المباشرة هي الأسهم والسندات.

أما الطريقة الثانية فهي التمويل غير المباشر، والتي بمقتضاها يتحول العائد المالي اليوننتات (الوحدات) التي تزيد وبشكل فائض إلى الاماكن المتمثلة بالمؤسسة الماليه داخل الاسواق الخاصة بالامور النقدية وعادة ما تكون هذه على وضع رئيسي في المصارف والشركات الخاصة التمويل والتأمين ومؤسسات الادخار والقروض وصناديق التقاعد. تتلقى الوحدات الفائضة الأصول المالية الصادرة عن الوسطاء الماليين عن طريق تحويل تلك الموارد المالية... وحدات العجز التي تصدر الأصول المالية مباشرة إلى المؤسسات المالية. ومن المناقشة

السابقة نلاحظ أن مؤسسات قطاع الأعمال تأتي في مقدمة وحدات العجز التي تحتاج إلى مؤسسات مالية. ويصدر الأخير أسهما أو سندات، ثم يطلب قطاع الأعمال التمويل من الحكومة التي تصدر أذون خزانة أو سندات حكومية. أما بالنسبة للوحدات الفائضة، ففي المقدمة يوجد أفراد من القطاع العائلي مع مدخراتهم، والتي تسمى الشخصية. كما نلاحظ أن عملية تحصيل الموارد المالية من الوحدات الفائضة إلى وحدات العجز تتم مباشرة من خلال سوق النقد أو من خلال المؤسسات المالية العاملة فيه..

وبشكل عام يمكننا ان نوجز ما تلعبه الاسواق من وما تديره من وظائف خاصة بالامور الماليه وكما يلي: (٩)

١. ضرورة ضمان استمرارية "سوق الأوراق المالية حتى يتمكن المستثمر من إرجاع مدخراته".

٢. النظر في إمكانية تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية.

٣. تجنب التقلبات الحادة في الأسعار.

٤. توفير فرص استثمارية متنوعة وبمخاطر متفاوتة.

٥. التشجيع على الادخار وجمع المال.

ثالثاً: العوامل التي تؤدي إلى نجاح "الأسواق المالية: لكي تنجح الأسواق المالية، لا بد من توافر عدد من الشروط، بعضها موضوعي والبعض الآخر رسمي".

١. الشروط الموضوعية: تتضمن الشروط الموضوعية العناصر التالية:

- "تنظيم الأسواق المالية من خلال: عدم الإفصاح عن المعلومات للمستثمرين حفاظاً على استقرار الأسعار في الأسواق المالية".

- تنظيم المعاملات التجارية من خلال ضمان مستوى معين من الثقة في الأسواق المالية.

- تنظيم الجوانب المختلفة لأنشطة المؤسسات المالية من خلال التأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين.

- إنشاء بورصات داخل الدولة بهدف خلق السيولة الكافية لكل من المودعين والمستثمرين. وبالتالي فإن نجاح أي سوق مالي يجب أن ينشر معلومات عن الشركات القائمة والجديدة ويبين أسعار أوراقها المالية المدرجة التي سيتم إدراجها في البورصة. السوق الذي سيجذب رؤوس الأموال إليهم.

- جعل الادخار اختياريا وليس إلزاميا.

٢. الشروط الشكائية: وتتلخص فيما يلي:

- الموقع الجغرافي: الموقع الجغرافي ودرجة البعد أو القرب من الأسواق المالية العالمية.

- الاهتمام بالمرافق العامة وخاصة راحة المواصلات والاتصالات.

- توافر عدد كبير من البنوك وشركات الاستثمار الوطنية والأجنبية.

وعندما يتم استيفاء الشروط الرسمية والموضوعية، يصبح من الممكن إنشاء سوق مالية فعالة وناجحة.

رابعاً: تصنيف الأسواق المالية:

يتم تصنيف الأسواق المالية بطرق مختلفة من وجهات نظر مختلفة، ولكن على الرغم من هذه التصنيفات إلا أن الأسواق المالية في الواقع تظل متشابكة ومن الصعب إيجاد فرق جدي بين نوع وآخر من الأسواق. وأهم هذه التصنيفات أنها تحدث. حسب غرض التمويل - حيث أن الغرض الأساسي للأسواق المالية هو

التمويل... مشاريع استثمارية مختلفة - والتي تنقسم إلى: سوق المال وسوق رأس المال، بالإضافة إلى شرح مكونات الأسواق المالية:

١- السوق النقدية:

مفهوم سوق المال: يعرف سوق المال بأنه: "سوق القروض قصيرة الأجل جداً... وسوق المال هو سوق المعاملات بين البنوك... والذي يضمن تحقيق توازن يومي بين شروط الائتمان وشروطه". المعاملات المدينة لمؤسسات الإقراض، حيث تستثمر البنوك أيضاً فوائضها في هذا السوق. ويحصل على القروض اللازمة بناء على موقف احتياطياته لدى البنك المركزي. ويعرف أيضاً بـ: "وهو سوق يقتصر التداول فيه على الأوراق المالية قصيرة الأجل التي تغطي مدة لا تزيد عن سنة ويمكن فيه تداول العملة والوحدة النقدية بجميع أشكالها المحلية والدولية، ويتميز بحقيقة أنه من الضروري الدفع على الفور".^(١٠)

وفي تعريف آخر: سوق للمعاملات المالية قصيرة الأجل يمكن التداول فيه لمدة تقل عن سنة، وهذا النوع من الأسواق المالية ليس له مكان خاص ومحدد لإبرام المعاملات، إذ يتكون مكانه من أسواق مختلفة التي ترتبط مع بعضها البعض، والغرض الرئيسي من وجود هذا السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية وتقديم الائتمان لها، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها في هذا النوع من الأسواق هي أذونات الخزنة والقبولات المصرفية وشهادات الاعتماد. الودائع أهم المؤسسات في هذا السوق هي البنوك المركزية والبنوك التجارية.

وتعرف أيضاً بأنها: "الأسواق التي يتم من خلالها الإقراض أو الاقتراض بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية وتعتمد على عامل أساسي مهم وهو سعر الفائدة. يتم تحديد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب".^(١١)

مكونات السوق النقدية:

هناك سوقان في سوق المال:

١. السوق الأولية التي يتم فيها شراء الأموال للاستخدام قصير الأجل بأسعار فائدة تحدد حسب مصدر الأموال وقوة المركز المالي والسمعة المالية للمقرض.

٢. السوق الثانوية: ويتم فيها تبادل الإصدارات النقدية قصيرة الأجل بأسعار تحدد وفقاً لقانون العرض والطلب. أي أنه يتم استبدال السوق الأولية بإصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين، ويتم استبدال السوق الثانوية، إذا جاز التعبير، بالإصدارات المستعملة، والتي يتم تداولها بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين. هناك المزيد في السوق الثانوية. أكثر أهمية من السوق الأولية لأنه عندما تذكر سوق المال، فهذا يعني سوقاً ثانوياً للنقد.

يتكون سوق المال الثانوي عادةً من سوقين فرعيين اعتماداً على نوع المعاملات التي تحدث في كل منهما: سوق الخصم وسوق القروض قصيرة الأجل. وسوف نناقش كل من هذين السوقين أدناه:

١-١. سوق الخصم:

يقوم هذا السوق بخصم الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل، وأهمها: (١٢) الكمبيالات التجارية العادية: (السندات الإذنية، الكمبيالات...) وهي إصدارات تصدر عادة عن الشركات ذات الوضع التجاري الجيد، وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية. وبما أن فترة استحقاق هذه الإصدارات قصيرة، فإن معظم المستثمرين يحتفظون بها. وعادة ما يفضلون الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ولا يمكنهم بيعها، وبالتالي فإن سوق التداول لهذه الأوراق المالية ضعيف نسبياً، وهو ما ينعكس في أن أسعارها تميل إلى التقلب بشكل كبير.

القبولات المصرفية: هي السندات التي يصدرها العميل إلى البنك ويطلب من البنك أن يدفع نيابة عنه أو بناء على تعليمات طرف ثالث مبلغا محددًا من المال في تاريخ مستقبلي وفي تاريخ محدد سلفًا. تتجلى الحاجة إليهم، على وجه الخصوص، في مجال تمويل التجارة الخارجية والداخلية.

أذونات الخزينة: هي سندات الدين التي تصدرها الحكومة لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، والتي عادة ما يتم طرحها في السوق من خلال البنك المركزي. عادة ما يتم إصدار هذه الفواتير كل شهر بحيث تغطي الإصدارات الجديدة تواريخ الاستحقاق..

١-٢. سوق القروض قصيرة الأجل :

يضم هذا السوق جميع أنواع القروض التي يتم إبرامها لفترات قصيرة من أسبوع إلى عام كامل، وجزءه الأساسي هو المشاريع والأفراد من جهة، بالإضافة إلى البنوك التجارية وبعض مؤسسات الائتمان المتخصصة في الإصدار قصير الأجل القروض لفترة طويلة. على الجانب الآخر. وهناك علاقة عكسية بين درجة تطور هذا السوق والحد الأدنى لمدة القرض، بحيث تصل المدة الدنيا للاقتراض قصير الأجل في بعض أسواق المال المتقدمة في أوروبا (ألمانيا وإنجلترا) إلى ليلة واحدة، بحيث يصل المبلغ إلى ليلة واحدة. يتم تمديد مدة القرض كل يوم إلى اليوم التالي.

ومن الجدير بالذكر أنه كلما اتسع نطاق المعاملات في سوق الخصم وكلما قصرت الفترة الدنيا للاقتراض قصير الأجل، كلما كان سوق المال أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة. تجدر الإشارة إلى أن سوق المال ضعيف التطور. ولا تنتشر هذه الدول بشكل كبير مثل الدول المتقدمة بسبب قلة فرص الاستثمار في

هذه الدول بشكل آمن لفترات قصيرة، بالإضافة إلى أن معظم المعاملات التجارية التي تتم فيها تتم نقداً..

١-٣. سوق رأس المال:

يُعرّف سوق رأس المال بأنه: "تلك السوق التي تجمع وتركز الطلب والعرض من الأموال على المدى الطويل، وهذا هو اختلافها الأساسي الأول عن سوق المال". كما يسميه البعض "السوق المالية للاستثمارات طويلة الأجل، والتي تتحقق إما في شكل قروض مباشرة طويلة الأجل أو أيضا في شكل إصدار أوراق مالية طويلة الأجل. ومن السمات المميزة لهذا النوع. وتكمن خصوصية السوق في أنه أقل اتساعا من سوق المال، ولكنه أكثر تنظيما، حيث يوجد وكلاء متخصصون في المعاملات المالية الكبيرة." (١٣)

ويعرف أيضاً بأنه: "سوق يقتصر التداول فيه على الأوراق المالية طويلة الأجل التي تغطي فترة تزيد عن سنة، والغرض من هذا السوق هو تحويل المدخرات إلى استثمارات بطريقتين:

يشترى المستثمرون الأدوات المالية طويلة الأجل المصدرة، وبالتالي يزودون الشركات بالتمويل اللازم لاستثماراتهم. تستخدم المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية وشركات التأمين مدخرات الأفراد لبناء محافظ استثمارية عن طريق شراء الأوراق المالية في هذا السوق. في سوق رأس المال، يأتي العرض من فئات عديدة من المستثمرين، كل منهم يريد التخلي عن نصيبه. المال، أي التخلي عن فوائد أموالهم على المدى الطويل، في حين يأتي الطلب من فئات أخرى من الباحثين عن المال، أي المستثمرين بشكل عام، ويريدون المال على المدى الطويل لأنهم يريدونه للاستثمار. العرض في سوق رأس المال يأتي من الفئات

التي ترغب في استثمار أموالها على المدى الطويل وبالتالي تحصل على عوائد أفضل مما لو استثمرت الأموال. وينطبق الشيء نفسه على الطلب في هذا السوق. ولذلك نجد أن سوق رأس المال يختلف من حيث أنه يتعامل مع ما يسمى بالأوراق المالية. وهي أوراق مالية حكومية أو خاصة، وهذا على عكس سوق المال الذي يتعامل في المقام الأول مع ما يسمى بالأوراق التجارية.^(١٤)

١-٣-١. أقسام سوق رأس المال:

نظرا للتنوع والاختلاف الكبير الذي تتميز به أسواق العمليات المالية فهناك تقسيمات متعددة لهذه الأسواق تختلف باختلاف المعيار المستخدم و نظرا لخصوصية بحثنا سنركز على معيارين هما " توقيت الإصدار " و " أجال العمليات".^(١٥)

١-٣-١-١. التقسيم حسب توقيت الإصدار :

وفقا لهذا المعيار تنقسم سوق رأس المال إلى سوقين هما : السوق الأولية و السوق الثانوية و فيما يلي عرض مختصر لهذين السوقين:^(١٦)

١-١. السوق الأولية :

ويسمى السوق الأولي أيضًا سوق الإصدار ويعرف بأنه: "السوق الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية منذ وقت إصدارها لأول مرة، ويتخصص بإنشاء شركات جديدة أو توسيع رؤوس أموال الشركات على شكل وتم هذه العملية عادة من خلال المؤسسات المصرفية أو البنوك الاستثمارية... الخ". ونلاحظ هنا أن عرض الأوراق المالية في سوق الإصدار يمثل في نفس الوقت الطلب على الاستثمار. ومن الجدير بالذكر أن المعاملات في السوق الأولية تأخذ إما شكل قروض أو شكل مساهمات في رأس مال المشروع. يتم الاقتراض أو الودائع بموجب اتفاقيات

تعاقدية مباشرة بين الدائنين والمدينين (على القروض أو بين الشركاء لمستثمري رأس المال).^(١٧)

١-٢. السوق الثانوية :

ويُعرف أيضًا باسم سوق الإصدار الخلفي أو سوق التداول ويتم تعريفه على النحو التالي: "هو السوق الذي يتعامل في الأوراق المالية المصدرة مسبقًا. وبعبارة أخرى، فهو السوق الذي تعمل فيه الأوراق المالية للشركات القائمة. يتم تداولها وأهم ميزة لهذا السوق هو أنه يوفر... الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية تحتوي على عنصر السيولة، لذلك يقال أن السوق الأولية تستمد كفاءتها من السوق الثانوية."^(١٨)

خامساً: "النظريات المفسرة لعمل المصارف التجارية":

هناك عدة نظريات تقوم بتفسير ما تقوم به المصارف التجارية من أعمال والتي سنفضل القول في كل منها وهي:^(١٩)

١- "نظرية القرض التجاري":

ان البدايات الاولى لها تمثلت في القرن تسعة عشر على سبيل التحديد والتي تضمنت كيفية توظيف خدمة الاموال والتي تعد الاصل للمصارف التجاريه وبموجبها يقتضي التوفيق و طبيعه ماده اموالها ومصدرها او لزما طبيعه هذا العمل بمدى قصر الاجل وكيفية التنفيذ وقت ما يسترعيه الطلب.^(٢٠) ، ووفقا لهذا المنطلق تم التأكيد على أن ينحصر عمل البنوك التجارية على الية وطبيعة الإقراض محددة الأجل التي من شأنها تمكين وسائل للعائد الربحي ومدى سيولته، حيث أن هذه الالية للاقتراض تحتوي سيولته الذاتية ومن ثم يتم تقديم اسهامات في الاقتراض يقابله فوائد واقعية ملموسه. ضمانات. كالبضائع ، وتتأثر هذه

النظريه الخاصة بالائتمان الشخصي والتجاري بالعوادات ذات الطبيعة التقليدية والأفكار الأنجلوسكسونية لآدم سميث، إذ منذ نشر كتابه المعروف بـ"ثروة الأمم" ترى هذه العادات وما تبثه من فكر أن البنوك التجارية يجب أن تحد من حجمها القروض. على المدى القصير، الحفاظ على السيولة والتعامل بالأوراق المالية وعمليات التداول، حيث تتميز الأخيرة بدور قصير الأجل لرأس المال، ويجب ألا يتجاوز الائتمان قصير الأجل تاريخ انتهاء صلاحيته وأن يكون متفاوت تبعاً لكل موسم ذو طبيعة تكرارية يناسب ما يحدث من تقلبات تحدث في العمل. النشاط وأسعار العوائد ذات الفوائد. ولا يجوز أن يخصص لتراكم رؤوس الأموال أو المساهمة في أعمال المشروع أي أن وضعه التجاري لا بد أن يكون متوافقة مع طبيعته التداولية في السلع كما يلزم تحديد الأوراق التجارية كالكميالات او كميالات انشاء المستندات خطابات الاعتماد وهذا هو ما جعل من هذه النظرية تاخذ اسمها تبعاً للائتمان التجاري. (٢١)

٢- "نظرية الاحلال او التحول":

في القرن العشرين تحديدا نشأت هذه النظرية والتي لا تمثل بديلاً لسابقتها من النظريات والتي خصصت بالائتمان بيد إنها اعتمدت جوانب مشابهة الى حد ما لتلك النظرية لتجارة بالائتمان، باستثناء الأصول التي يحتفظ بها البنك. ويأتي ذلك إلى الحرص على الجانب الخاص بسيولة المصرف، والتي يمكن التأكيد على حرصها بضمان وفق الاستثمار بالأصول التي تتمتع بميزة السيولة العالية بالإضافة إلى تلك الأقل سيولة، بالإضافة إلى هدف تحقيق الربح للبنك. ويتم قياس البنك من خلال الاحتفاظ بأصول قصيرة الأجل في المحفظة الاستثمارية حتى يتمكن البنك من ضمان السيولة عن طريق بيع هذه الاستثمارات للوفاء

بالتزاماته. أي أنه يمكن ضمان الوفرة المصرفية تبعاً لامكانية المصرف على
تبديل او تغيير الاصول الى نقد. (٢٢)

٣- "نظرية الدخل المتوقع":

إن ما حقيقة هذه النظرية الخاصة بما يعود من الدخل المتوقع لا يشبه إلى حد ما
سابقاتها من النظريتين من حيث الارتباط في كيفية الائتمان و الفائض من سيولة
البنك وتقتضي هذه النظرية وجهة نظر في كيفية التوفيق في تسديد القروض التي
اتاحتها عن طريق العائد المتوقع منها. ويتمثل هناك تساؤل عن ماهية الأساس
من خلال ما يحصل عليه صاحب القرض وطريقة استخدامه للائتمان في حين
إذا كان ما يتوقع من الداخل يعد أساساً لضمان تسديد القرض الى البنك، وهذا
يستوعي انه ما تقوم به البنوك من أنشطة تخص التجارة والحث على الاقتراض
محدود المدة أو بالتعبير آخر قصير الأجل أو المدى وإن هذه النظرية تحدث
على زيادة مدى هذه الأنشطة ومن بين ذلك القروب ذات الأجل الطويل والتي
تقتضي مدة طويلة من الزمن. توسع عمل البنوك التجارية في اميركا في عام
١٩٤٠ لتوفير قروض تجارية طويلة الأجل وقروض بالتقسيط. وبالنسبة للقروض
الاستهلاكية وقروض الرهن العقاري، تمثل هذه الفئات الثلاث حالياً اغلب
القروض والتي تفوق النصف تحديداً التي تعدها البنوك التجارية في اميركا. (٢٣)

وتختلف هذه النظرية عن الاولى الخاصة بالائتمان التجاري في كيفية أنها
تشخص القروض ذات الحد المتوسط والطويلة المدى والاخرى الخاصة
بالاستثمار التي لا تتعلق بالتحويلات الجارية. يمكن للبنوك الآن تقديم القروض
لاصحاب العمل ورجالته والمستفيدين في مجال الاستثمار وغيرها من الخاصة
بالجوانب العقارية وكذلك الشخصية منها وما إلى ذلك. في آخره. (٢٤)

٤- "نظرية ادارة المطلوبات The "liability Moneymen theory

في عام ١٩٦٠ نشأت هذه النظرية وبرزت اهميتها في ولايات اميركا المتحدة اذ اخذت محاورها تبعا للقدرة على ما يتم توفيره من الفائض المصرفي عن طريق (ادارة الالتزامات إلى جانب إدارة الأصول). وتبعاً لهذا العمل الذي يقتضي التركيز على أن البنوك يمكنها تحقيق الوفرة لهذه السيولة او الفائض، بمعنى امكانية البنك التجاري في سد النقد لكافة الالتزامات الانية وتوفير سرعة الاستجابة لما يتطلبه التأمين أو تقديم ائتمان جديد (من خلال الحصول على الائتمان (الاقتراض) للوفاء بالتزاماته)^(٢٥). تحصل البنوك على القروض في سوق المال (تعتبر البنوك من أشهر المشاركين في سوق المال) عن طريق تقديم "شهادات إيداع" أو اقتراض أموال من صناديق معينة. لنفترض "مثلاً أن هناك طلبات سحب من المدعين أو تخفيضات في الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للحصول على قروض تحتاج إلى سيولة مالية، فماذا سيفعل البنك حينها وفق النظرية الحديثة لإدارة الالتزامات؟ أن يذهب البنك في هذه الحالة ويشترى ما يحتاج إليه. السيولة: يستطيع البنك اقتراض أموال من سوق المال لدى البنوك الأخرى"، أو اقتراض أموال حكومية وحكومية، أو إصدار شهادات إيداع، وشهادات ادخار بمختلف أنواعها وغيرها، ويمكنه استخدام هذه الأموال المقترضة في تلبية احتياجات عملائه طالبي القروض وسيقوم البنك بذلك عن طريق شراء السيولة التي يحتاجها طالما أنه يحصل على سعر على القروض التي يقدمها أعلى مما دفعه. بناء على افتراضاتك وتحقيق الربح المطلوب. وطبيعة هذه السياسة انها تقوم بتفسير وتحديد في عصرنا الحديث بما يزيد التوديع بين البنوك والنظر في التعداد والاختلاف بانواع اشكاله وكيفية الادخار واعداد وثائق وسندات

تلك العائدات واختلاف أسعارها، ونمو العمليات المصرفية، وتوافر الأصول المصرفية. السيولة. (٢٦)

سادساً: المصارف التجارية داخل سوق العمل:

١- العلاقة ما بين المصارف التجارية وأسواق الأوراق:

تعتبر البنوك الخاصة بأمور التجارة ذات ميزات مهمة وفقاً للمؤسسة الخاصة بالأموال في المصرف والعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تلعب دوراً حيويًا الجانب الاقتصادي عن طريق حصر الدخول ذات الميزة الخاصة وتحديد وجهتها إلى مختلف جوانب الاستثمار الصناعي والتجاري من خلال تقديم القروض قصيرة الأجل. وبذلك سهلوا عملية تحويل المدخرات من أيدي مدخريهم إلى أيدي مستثمريهم. ويركز الدور الأبرز الذي تقوم به البنوك الخاصة بالجانب التجاري داخل سوق المال على كيفية الاستثمار لتلك المدخرات من خلال سوق المال وايضا السعي لشراء أوراق المال بما فيها من سندات وأسهم أو شيء من العقارات كجزء يختص بالمعاملات الاستثمارية في السوق. ومن الأمور ذات الأهمية الكبيرة أيضًا في التأثير على الحركة والسوق القروض التي تقدمها لغرض الاستثمار في السوق. أداء الأسواق المالية، حيث تتيح هذه القروض شراء الأسهم والسندات، التي يتم تقديمها للسماسة أو الوسطاء الذين يعملون في سوق الأوراق النقدية، أو للأفراد الراغبين في تقديم جزء من القرض مقابل الأوراق النقدية. إنهم يقومون بوضع هذه الأوراق النقدية بشكل يضمن لهم بما لتلك البنوك من سياسات تجارية. والتي تعد مصدراً هاماً في كيفية تعزيزها عن طريق القرض قصيرة الأجل. (٢٧)

وتماشياً مع التطورات الحديثة، انه لا يعتبر عملها محصوراً على المتراكم من المدخرات ، بل تحول إلى توجيه هذه المدخرات نحو توفير فرصة ذات مردود اقتصادي مغاير يكون بدوره جعل المتراكم من راس المال بما يجعله يوسع ويفتح مجالات اخرى لعمل المصرف ونشاطه مدفوع بعدد من الجوانب التطويرية الحديثة على المستوى العالمي مع مراعاة ما يحدث للبيئة من تغيير محلي بما في ذلك كموضع للمثال لا الاقتصار محاولة التخلص من اي قيد قانوني يعيق نشاطها او عملها ونضج الاسواق النقدية وتكاملها، مما أعطى الصناعة المصرفية مبرراً منطقياً للدخول في أنشطة مثمرة لها دور بارز في تفعيلها. الأسواق النقدية، بما في ذلك خدمات عمولات الوساطة والاستثمار والخدمات الاستشارية وإدارة محافظ الطرف الثالث وأنشطة تسويق الصادرات الجديدة. ولّد هذا النشاط الثقة في البنك وقدرته على التعامل مع الأدوات المالية الأكثر خطورة وحتى إدارة هذه الأدوات من خلال الصفقات. أسواقها، ومن هنا أصبح موضوع صناعة السوق مهما لإدارة العديد من البنوك كنشاط يوفر مساهمة البنك في تحقيق عمق واتساع سوق الأوراق المالية، مع اكتسابه خصائص الاستمرارية والسيولة بتكلفة معقولة . حيث تاخذ بنظر الاعتبار مسالة الوقت وسرعته والتناسب بين هاتين الميزتين له (٢٨).

٢- دور المصارف التجارية في تنشيط سوق الاوراق المالية:

ان البنوك القائمة تأخذ دوراً هاماً بشكل رئيسي في تعزيز سوق المال كونها تمثل العمود الفقري لآليات الدفع بشكل منظم. فضلا عن أنها تمارس دورها في إدخال المدخرات وقدره توفير هذه التسهيلات ذات الائتمان ومن هنا كانت بداية للبنوك بشكلين متأخر تقديم خدمة للمستثمرين فضلا عن خدمة الاقتراض وهذه قد تعلقو

على قدراتها. كما أن النشاط التقليدي يعد مهمة خاصة في مجالات خدمة العمل إلى تلك البنوك وذلك عن طريق تعزيز في سوق المال الخاص بالأوراق:^(٢٩)

١- حيث تمثل النقطة الأولى كيفية دعم المستثمر في هذه السوق وذلك ما تقوم به البنوك من العمل في التجارة ودوره في تحفيز وتشجيع العملاء و استقطابهم نحو الاستثمار في سوقها المالية وذلك عن طريق عملية الاقتراض لهم بغرض شراء الأوراق المالية حيث يقوم المستثمر بدفع جزء من تكلفة هذه الأوراق المالية والباقي يدفع نقداً. . المقترضة من البنك بضمان الأوراق المالية التي هي موضوع المعاملة. بالإضافة إلى ذلك^(٣٠)، يقوم البنك بحيازة الحصص المتمثلة بالأسهم والسندات الخاصة بشركة أو مشروع ذو مردود اقتصادي مما يدفع الناس وأن شجعهم على عملية الاكتتاب في رأس المال الخاص بهم. فضلا عن أنه تحقيق النجاح في تلك الآلية يكون عن طريق الاعتماد على أولئك الناس بوصفهم جمهورا ووسيطا. ان مبدأ الثقة في ما يقدمه البنك بوصفه تجاريا ومدى قدرته في هذا المجتمع المتمثل بالعامّة من الناس . وفي هذا المجال من الجانب الرئيس وما تركز عليه تلك السياسات المتمثلة باستخدام ضمانات الأوراق المالية. ومدى مستوى الأخطار التي يتعرض إليها البنك والمردود المطلوب من ذلك الاستثمار، والتميز بين اوراق المال السليمة وغير السليمة تعبير الاخر المعفاة وغيرها من الضريبة، والتوفيق بين ما تتطلبه من السيولة. ولنا أن نبين ونوضح ما تتطلبه الأرباح و خطة اتخاذ القرار ووضعها في تقويم مؤرخ لكل استحقاق ومتابعة الأخطار ومراقبتها وفقا الآتي:^(٣١)

أ-

أ- تعيين مدى القبول لحجم المخاطر بتخضع الاوراق النقدية الى جزئين من تلك المخاطر فالاولى تكون عامه والاخري تتمثل بالخصوص اي انها تعد خاصه وبما ان الجزء الاول يؤثر على مختلف الاوراق النقدية وبغض الطرف عن المؤسسه التي تصدر اليها فان تركيز البنك يجب ان ينصب على الخاصه من تلك المخاطر التي تؤدي الى خضوع لتلك الاوراق النقدية ان المخاطر للاوراق النقدية بدرجة متفاوتة ومن امثله هذه المخاطر عدم قدره الجهم المصدره على دفع الفائده او حجم ما تقيمه الورقه الماليه في فتره الاستحقاق او او عدم امكانيته على اصدارها بشكل مطلق.

ب- مدى التنويع وسعه نطاقه يعتبر التنويع اداه لها دور فعال لتخطي المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الاوراق النقدية وهذا يفي ان نذكر في هذا المجال والاشاره الى السياسه المعانته الى مدى قيام البنك بتنويع استثمارات ويجوز ان تتضمن السياسه على ان تقتصر ما ينتج منها في البنك على الاوراق النقدية الصادره من الجهات الحكوميه قد تحدد كذلك الاوراق الماليه الصادره عن مؤسسه تعمل في عمل معين اجزاء وفروع الاوراق الماليه التي يمكن شرائها كاوراق بمثابه السندات والاسهم المفضله والاسهم العاديه بالاضافه الى نسبه ما ينتج منها من استثمار في اي جزء او ولو بواحد منهم .

ج- ما يتطلبه العائد من الاستثمار ويجب ان تضع اليه ذات سياسه تمتلك حدودا لذلك العائد الذي يمكن للبنك ان يكسبه من الاستثمار كما ان الدخل ينقسم الى قسمين الجزء الاول منه يفي لسد التعويض للبنك عن مجرد منعه للمال الذي سيتم استخدامه لشراء اوراق النقدية وهذا ما يدعى الدخل. وفي غرار العنصر الاول المتمثل بالوقت يمثل الجزء الثاني عائدا يكفي لسد البنكي وتعويضه عن

المخاطر المتسببه جراء ما يتعرض لها الاموال في حاله الاستثمار والتي يعبر عنها بالمستثمره.

د- الاوراق النقدية المعفيه وغير المعفيه من الضرائب وتوضح اليه الاستثمار اساس له بين الاوراق النقدية المعفيه من الضرائب والاوراق النقدية الغير معفيه والتي غالبا ما تتم المقارنه وفق اساس نسبه تلك الضرائب التي لا بد لها من الخضوع لارباح البنك وقت ما يجد نسبه الضريبة للدخل عاليا يجوز للبنك الامتناع من هذا الاستثمار لتلك الاوراق النقدية صاحبه العائد العالي او المرتفع لصالح الاوراق الماليه منخفضه العائد ولكن معفاه من الضرائب.

نظام اتخاذ القرار الالكتروني وهيكله تحدد طبيعه الاستثمار حدود ومستوى الاداره المسموح لها بشراء ونقل الاوراق النقدية وبيعها وكذلك الحد الادنى من عمليات الشراء او البيع الممكن ان يلعبها كل حد او مستوى.

و- التوفيق بين ما تتطلبه الارباح وما تتطلبه السيوله اذ انها تتطلب اليات للاستثمار في الاوراق النقدية مع دمج الاستثمار في الاوراق النقدية بمتطلبات ما يتوفر من السيوله مما يجدر الى ضروره الارشاد والتوجيه لما تتحده الموارد للمستثمر لتلك الاوراق النقدية ذات الجوده العاليه والتي تستحق في المستقبل القريب وقتا قريبا نوعا ما.

٢- ان البنوك التجاريه في كثير من الاحيان تعمل على انشاء عده مؤسسات تعمل داخل السوق الماليه وتشمل هذه الانشاءات ما ياتي:

أ- مؤسسه الوساطه الماليه والتي تعد شركات تختص بالتعامل في الاوراق النقدية الصادره من الشركات المسؤوله عن تصديرها اي الاوراق الماليه وتسمى بالاوراق النقدية الاوليه وتقوم في نفس الوقت ببيع هذه الاوراق الماليه في اسواق

ثانويه للمستثمرين وتدعى الاوراق النقدية الجزئية او الثانويه لتشمل هذه الشركات انفه الذكر التوسيط المالي للوسطاء او الوكلاء للاموال وللتميز بينهما هو ان الوسيط بدوره ووظيفته الجمع بين من يشتري ومن يبيع ويحاول قصار جهده ان يحصل على افضل ما يشترط للشخص الذي عينه للعمل مقابل اجر العموله والتي تسمى الوساطه لا يقوم الوسيط بشراء الاوراق الماليه على نفقته الخاصه بل يقتصر على العمل في تنفيذ امر العميل لشراء او بيع.^(٣٢)

ب- صناديق الاستثمار تلعب البنوك داخل سوق الاوراق النقدية دورا هاما وذلك عن طريق اسهامها بانشاء ما يدعى صندوق الاستثمار والذي يمكن تعريفه انه مؤسسه تمتلك طبيعه خاصه به غرضها خاص هو تجميع العائد اليها من مدخرات الافراد فيه والذي تقوم بادارته الشركه^(٣٣). تجربه استثمارية مقابل عمولة معينة. وقد تم إنشاء هذه الصناديق انطلاقاً من حاجة صغار المستثمرين إلى الخبرة في اختيار الاستثمارات المناسبة، وقد أثبتت التجربة الأوروبية في إنشاء صناديق الاستثمار فعاليتها في توجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة. وقد استفادت دول العالم النامية من هذه التجربة حيث تتجه بعض الدول مثل الهند وتايلاند وماليزيا والفلبين إلى تطوير أسواق الأوراق المالية من خلال إنشاء صناديق الاستثمار، وتهدف صناديق الاستثمار إلى خدمة فئتين من المستثمرين: الفئة الأولى هم المستثمرين الذين يصعب عليهم إدارة أموالك بمفردك والقيام باستثمارات متنوعة تعتمد على تحليل اتجاهات السوق والتنبؤ بالأسعار المستقبلية لتحقيق الربح ولذلك يتجه المستثمرون في هذه الفئة إلى شراء أسهم في صناديق الاستثمار المشتركة^(٣٤). تجربه استثمار مقابل ما يتم التعامل به بشكل معين مقدمه انشاء ذلك الصندوق انطلاقا من ما يحتاجه صغار المستثمرين الى خبره

في كيفية التقاء الاستثمار المناسب لهم وقد اثبتت التجارب وخاصة الاوروبيه في انشاء صناديقا خاصه بالاستثمار ومدى فاعليتها في تحديد ما يتم ادخاره الى استثمارات ذات انتاج فضلا عن الفائده المستحصله لدول العالم المتاخره من هذه التجارب اي تتجه بعض من هذه الدول كالهندي وتايلاند وماليزيا والفلبين الى السعي للتطوير في اسواق الاوراق النقدية من خلال انشاء صناديقا خاصه بالاستثمار وكان الهدف من تلك الصناديق هو توفير خدمه معينه الى شطرين من المستثمرين: .^(٣٥) .الفئه الاولى هم المستثمرين الذين يصعب عليهم اداره

اموالك بمفردك والقيام باستثمارات متنوعه تعتمد على ما يتم تحليله وفق الاتجاهات الخاضعه للسوق وما يتتبا باسعارها وفق نظريه مستقبلية تهدف الى الربح عن طريق اتجاه المستثمرين من تلك الفئات الى شراء اسهم في صناديق الاستثمار المشتركه اما الفئه الاخرى وتتمثل باصحاب المدخرات الصغيره وهؤلاء لا يمتلكون المال الذي يفي لتكوين محافظ خاصه بالاستثمار ولا تتسم بالتنوع فيتم جمع ما يتم ادخاره من قبلهم فيما يسمى بالصناديق المشتركه وتخصيصها لاستثمارات تسعى الى ان تتناسب وتواكب الى حد ما تحركات الاسواق التي يعملون وفق نظامها وسياساتها من حيث الصعود والهبوط الغايه منها تحقيق هدف كونهم مستثمرين الغايه منه تحقيق الارباح.

ج- شركات التأمين: هذه المجموعه من المؤسسات الماليه المتخصصة التي تعتمد هياكلها على اقتصاديات الأعمال من حيث إيجاد أفضل الفرص الاستثمارية طويلة الأجل بما في ذلك تحقيق أقصى العوائد، والتي تجمع المدخرات بطرق مختلفه من مؤسسات القطاع الخاص والأفراد أيضاً. إذ من خلال المشاركة في مشاريع عامة في رأسمالها ووظائفها، ولكنها مع احتفاظها بطابعها

المالي والتجاري الخاص، تقوم بالتالي بإصدار السندات وبوالص التأمين بمختلف أنواعها. وتستخدم هذه الأموال أيضاً للمضاربة في أسواق الأسهم. على الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية والأجنبية من أجل تحفيز حركة البناء وإصدار القروض الإنتاجية. كما يمكنه الاستثمار مباشرة من خلال تكوين وإنشاء المشاريع مستفيداً من خبرته الفنية والاقتصادية. كما تقدم أيضاً جزءاً من رأس المال في سوق الأوراق المالية عن طريق الاكتتاب المفتوح، وأيضاً تقديم القروض للمشاريع الاستثمارية الجديدة أو القديمة.^(٣٦)

٣- البنوك التي تعمل كأمين استثمار: أنشئت البنوك لتقديم فئة معينة من خدمات أمناء الاستثمار، خاصة فيما يتعلق باستثمار مدخراتهم، حيث يقوم البنك باستقبال مدخرات العملاء واستثمارها لهم ودفع عائد غير محدد عليها. هو - هي. وهي تزيد وتنقص بحسب الربح الذي يحصل عليه من الأموال المدخرة في الاستثمار، حيث يبذل البنك حرصه ويجتهد في الدقة. صادق في عمله ويسعى إلى حسن العمل والسلوك المرضي للعملاء. يقتصر على إدارة واستثمار أموال العملاء الذين تصرفهم ظروف حياتهم عن تنفيذهم أو استثمارهم أو الذين ليس لديهم خبرة عملية في هذا المجال، ويتعدى ذلك إلى إدارة محافظ الأوراق المالية لجهات أخرى تعمل أيضاً كمستثمر الجهات الائتمانية، مثل صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن جميع الدول التي اعتمدت إنشاء سوق الأوراق المالية لديها نظام مصرفي ومؤسسات مالية متخصصة تلعب دوراً مهماً في تمويل شراء الأوراق المالية، كذلك حيث أن حجم الأموال التي يتم تداولها عبر هذه الأسواق يفوق بأضعاف حركة التبادل التجاري.^(٣٧)

وبما أن اللوائح المصرفية تقتضي فصل المحافظ الاستثمارية التي يحتفظ بها البنك ضمن محفظة أصوله عن تلك الأوراق المالية التي يشتريها لصالح الآخرين بموجب حساب أمانة، فإن البنك هنا يؤدي عمل أمين الاستثمار نيابة عن عملائه (٣٨).

النتائج:

من خلال ما تم يمكن لنا ايجاز ابرز النقاط المهمة حول دراسة الاوراق المالية والنقدية في المصارف العراقية وكما يلي:

- غياب العديد من الدراسات التي تشير إلى درجة تطور الأسواق المالية ومستوى نشاطها من جهة، وتأثيرها على زيادة مستوى النمو الاقتصادي في العراق من جهة أخرى.
- السوق هو مكان أو وسيلة اتصال أو إجراءات وسيطة تجمع بين بائع ومشتري للقيام بتبادل تجاري محدد يتضمن مراسلة المصالح بينهما، ولكل من الأسواق عادات وتقاليد تحكم العمل فيها - هي.
- الأسواق المالية ليست سوقا واحدة متجانسة، بل هي أسواق منفصلة، تتخصص كل منها في نوع معين من التبادل المالي ولكل منها مؤسساتها الخاصة، حتى لو كانت متداخلة في بعض الأحيان.
- إن الأدوار التي تلعبها الأسواق المالية المختلفة متواصلة في طبيعتها وجوهرها. قد تتغير المؤسسات والأدوات الخاصة بكل سوق بمرور الوقت اعتمادًا على التطورات.
- في المفهوم العام لسوق العراق للأوراق المالية، هو سوق اقتصادي يتمتع باستقلال مالي وإداري، ولا يرتبط بأي منظمة. ويديرها مجلس يتكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية لقطاع الاستثمار وهو ما يسمى. مجلس المحافظين.
- ويؤدي سوق النقد بفضل إمكانياته وظيفته اقتصادية مهمة، وهي نقل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز.
- عند استيفاء الشروط الرسمية والموضوعية، تنشأ إمكانية إنشاء سوق مالية فعالة وناجحة..

المصادر والمراجع:

١. أحمد أبو الفتوح علي الناقة ، نظرية النقود والاسواق المالية ، ط١، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية، ٢٠٠١.
٢. آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز اشبيليا الرياض، ١٤٢٦هـ ،
٣. البرواري، شعبان محمد إسلام، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دار الفكر ، دمشق الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ.
٤. جمال جويدان الجمل، دراسات في الاسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط١، ٢٠٠٢.
٥. حسين بن هاني، الأسواق المالية (طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة)، دار الكندي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٦. الربيعي، فلاح خلف، سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية، جريدة الصباح، عدد ٢٦/٢٠٠٩/حزيران
٧. رسمية أحمد أبو موسى، الاسواق المالية والنقدية، دار المعنز للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥.
٨. رسمية قرياقس - أسواق المال الطبعة الأولى دار الجامعية الإسكندرية ١٩٩٩.
٩. زياد جواد لفته الفيصل ، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.
١٠. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.
١١. زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون سنة نشر.

١٢. السلمي، عبد الله ناصر الغش وأثره على العقود، كنوز اشبيليا للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ .
١٣. سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الامين للطباعة و الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٤. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.
١٥. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور إداري ومحاسبي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
١٦. عبد الغفار حنفي ، وسمية زكي قريا قص ، بنوك تجارية - اسواق الاوراق المالية - شركات التامين - شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨.
١٧. عبد المعطي رضا أرشيد و آخرون الأوراق المالية و مفاهيم و تطبيقات دار زهران للنشر والتوزيع ١٩٩٨.
١٨. عبد الوهاب حمدي النجار ، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحوه أنشطة اشمل من الصيرفة الاستثمارية - مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد / ٢٥ ، المجلد ٨ ، ٢٠٠١.
١٩. فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية / المجلد - ٩ / العدد - ٢٩ ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٣.
٢٠. كباره، محمد بشار الأسواق المالية الموسوعة العربية، ٢٠١١.
٢١. محمد صالح الحناوي، جلال العبد، بورصة الاوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
٢٢. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية الجزء الأول: أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥.

٢٣. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٢٤. مصطفى محمد عبده، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة (منهج التحليل الأساسي) كليوباتزا للطباعة و الكمبيوتر، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٢٥. منير ابراهيم هندي، ادوات الاستثمار في اسواق راس المال (الأوراق المالية وصناديق الاستثمار)، المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية، عمان، ١٩٩٤.

٢٦. ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

٢٧. هناء عبد الغفار السامرائي ، واخرون ، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، ط ١ ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٢٨. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

29. Dudley, G.loukett, "Money and Banking", printed in Singapore: McGraw-Hill book co., 1984, p129.

30. Robert M. what the bank director needs to know. the bankers magazine September 1979.p40

الهوامش:

١. آل سليمان، مبارك سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز اشبيليا الرياض، ١٤٢٦هـ : ٤١

٢. كجارة، محمد بشار الأسواق المالية الموسوعة العربية، ٢٠١١: ١١

٣. السلمي، عبد الله ناصر الغش وأثره على العقود، كنوز اشبيليا للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ : ٧٥

٤. كجارة، الأسواق المالية الموسوعة العربية: ١٢

٥. كجارة، الأسواق المالية الموسوعة العربية: ١٢

٦. البروراي، شعبان محمد إسلام، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دار الفكر ، دمشق الطبعة الثانية ،

١٤٢٦هـ: ٦٩

٧. الربيعي ، سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية: ٧

٨. الربيعي، سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية: ٧

٩. رسمية قرياقس - أسواق المال الطبعة الأولى دار الجامعة الإسكندرية ١٩٩٩ ص ٤٣ - ٤٦.
١٠. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور إداري ومحاسبي)، دار طبية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٨٠.
١١. جمال جويدان الجمل، دراسات في الاسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢: ص ٣٠.
١٢. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤، ص ١٤٩ ص ١٥٢.
١٣. حسين بن هاني، الأسواق المالية (طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة)، ص ١٥.
١٤. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص ١٥٥.
١٥. رسمية أحمد أبو موسى، الاسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥: ص ٢٢.
١٦. جمال جويدان الجمل، دراسات في الاسواق المالية والنقدية، ص ٣٠.
١٧. حسين بن هاني، الأسواق المالية (طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة)، ص ١٦.
١٨. مصطفى محمد عبده، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة (منهج التحليل الأساسي) كليوباترا للطباعة و الكمبيوتر، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ٥.
١٩. ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨: ص ١٢٤.
٢٠. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢: ص ١٢٥
٢١. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، ص ١٢٥
٢٢. Dudley, G.loukett, "Money and Banking", printed in Singapore: McGraw-Hill book co., 1984, p129.
٢٣. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، ص ١١٣
٢٤. Robert M. what the bank director needs to know. the bankers magazine September 1979.p40
٢٥. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، ص ١١٣
٢٦. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥: ص ٢٠٠
٢٧. زياد جواد لفنة الفيصل، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٤٠ - ٤١.
٢٨. هناء عبد الغفار السامرائي، واخرون، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، ط١، بيت الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٨٩
٢٩. عبد الوهاب حمدي النجار، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحوه أنشطة اشمل من الصيرفة الاستثمارية - مع اشارة خاصة للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد / ٢٥، المجلد ٨، ٢٠٠١ ص ٣٣.
٣٠. فتحية مزهر عبد الرضا، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية / المجلد - ٩ / العدد - ٢٩، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٣، ص ١٩٩

٣١. عبد الوهاب حمدي النجار ، تطوير الصيرفة المتخصصة في التنمية الصناعية نحوه أنشطة اشمل من الصيرفة الاستثمارية - مع اشارة خاصة للعراق ، ص٣٤.
٣٢. د. منير ابراهيم هندي، ادوات الاستثمار في اسواق راس المال (الأوراق المالية وصناديق الاستثمار)، المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية، عمان، ١٩٩٤، ص ٨.
٣٣. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢، ص ١٣٨.
٣٤. عبد الغفار حنفي ، وسمية زكي قريبا قص ، بنوك تجارية - اسواق الاوراق المالية - شركات التامين - شركات الاستثمار ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص١٣.
٣٥. زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون سنة نشر ، ص ٩٧.
٣٦. سيد عليوة ، دور البنوك كأمناء استثمار ، دار الامين للطباعة و الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٣.
٣٧. زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص ١٧٦.
٣٨. فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، ص ١٩٩.